

الموضوع

أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في

البنك المركزي السعودي بالرياض

أسم الطالب

(نور فوزي الحبيب)

الرقم الجامعي

٢٠٢١٢٠٥٢٥١

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الثاني - 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول المحتويات:

	صفحة الغلاف
١	جدول المحتويات
٢	قائمة الأشكال
٣	قائمة الجداول
٤	المقدمة
٦	مشكلة البحث
٧	أهمية البحث
	أسئلة البحث
	أهداف البحث
	فرضيات البحث
	نموذج البحث
	منهجية البحث
	الدراسة الميدانية
	مخطط المشروع
	الدراسات السابقة والإطار النظري
	المراجع

قائمة الأشكال:

قائمة الجداول:

المقدمة:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك من خلال دراسة أثر كلاً من حجم مجلس الإدارة؛ استقلالية المجلس؛ وحجم لجنة المراجعة ونشاطها، على هذا النوع من الإفصاح. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتكوين الإطار النظري، والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي من الدراسة. تم جمع بيانات البنوك السعودية محل الدراسة عن الفترة (٢٠١٨-٢٠٢١) من خلال التقارير السنوية المنشورة على موقع تداول. وأيضاً قامت الباحثتان ببناء مؤشر لقياس عنصر من عناصر المسؤولية 26 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اشتمل على الاجتماعية، كما تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفروض. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر لآليات الحوكمة المتمثلة في حجم مجلس الإدارة؛ وحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية. بينما لا يوجد أثر لكلاً من استقلالية المجلس ونشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية. تحديداً أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين كلاً من حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، في حين أن هناك علاقة ارتباط طردية غير معنوية بين استقلالية المجلس والإفصاح. خلصت الدراسة لعدة توصيات أهمها: ضرورة قيام الجهات التنظيمية بوضع مؤشر خاص بالإفصاح وممارسات المسؤولية الاجتماعية ليكون بمثابة دليل استرشادي لمنظمات الأعمال؛ وليمثل مرجعية للباحثين المهتمين بمجال المسؤولية الاجتماعية. كما توصي الدراسة بعمل دراسات مستقبلية يتم من خلالها اختبار آليات أخرى للحوكمة مختلفة عن الآليات المستخدمة في الدراسة الحالية وبيان أثرها على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من حيث نوعية الإفصاح وجودته.

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من المواضيع التي كانت ولا زالت تلقى اهتماماً متزايداً من الباحثين على المستوى المحلي والعالمي للدول خاصة بعد انهيار عدد من الشركات العالمية كبرى، والذي كان ناتجاً عن ضعف آليات الرقابة على الشركات (درويش، ٢٠٠٧). ونتيجة لذلك أنتت قواعد حوكمة الشركات لأجل تعزيز مفاهيم الرقابة على أداء الشركات، بما يحافظ على المصالح والحق وق المالية للمساهمين، ويعزز المصداقية والشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وبالتالي يتمكن أحبا المصلحة من تعزيز تفهمهم في التقارير المنشورة من قبل الشركات واتخاذ قراراتهم المختلفة ذات الصلة (السامرائي، ٢٠١٣). إن مشهد العولمة وازدهار الأسواق المالية وفتح الأسواق للمستثمرين الخارجيين قد فرض على المنظمات والحكومات والمجتمعات زيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (Tran et al., 2020). فأصبح هنالك مطالبات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية بالمزيد من الشفافية والمساءلة عن كيفية تأثير عمليات الشركات على المجتمع، وانعكس هذا الأمر على الفكر المحاسبي وأخرج المحاسبة من إطارها التقليدي إلى إطار أكثر شمولية. حيث بدأت مهنة المحاسبة بالاهتمام بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرهم السنوية على اعتبار أن التقارير السنوية هي أداة الاتصال الرئيسية للشركات لإيصال جميع ما يتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لأحبا المصلحة (Alotaibi & Hussainey, 2016).

ومن أهم المؤسسات الاقتصادية التي تلعب دوراً كبيراً في بناء ودعم الاقتصاد وتوجيهه نحو الاستدامة هي البنوك، حيث تعد البنوك أحد أهم الركائز الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول. وفي المملكة العربية السعودية يعتبر قطاع البنوك من القطاعات الناضجة التي تتمتع بالمتانة والاستقرار. فهو محل جذب للاستثمارات المحلية والدولية وخاصة بعد انضمام السوق المالية السعودية لعدد من المؤشرات الدولية للأسواق الناشئة مثل مؤشر فوتس ي راسل FTSE Russell ومؤشر MSCI (هيئة السوق المالية، 2021)، وهو أيضاً من القطاعات السباقة في اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (Almansour, (2019) IFRS). وللبنوك دور اجتماعي كبير ليس متمثلاً فقط في أنشطة الإقراض والتمويل والاستثمار وحماية مصالح المودعين والمستثمرين، بل تعدى ذلك لتشمل مسؤوليتها الاجتماعية أيضاً تجاه موظفيها، والبيئة والمجتمع ككل (Orazalin, 2019). كل ذلك يعكس الثقل الاقتصادي للبنوك وحجم المسؤولية الاجتماعية والدور الذي تقدمه للمجتمع مقابل هذه المكانة الاقتصادية التي يحظى بها هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى في المملكة. وانطلاقاً من الدور المهم للحوكمة وآلياتها في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق التنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية المرجوة لقطاعات الأعمال في المملكة بشكل عام والبنوك بشكل خاص، تسعى الباحثتان في هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

مشكلة البحث:

في هذا العصر أصبح على منظمات الأعمال أن توفق بين القضايا الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية لمواجهة الضغوط الاجتماعية والقانونية والتنظيمية، فلم يعد هدف تعظيم الربح الهدف الوحيد للمنظمات بل تعدى ذلك إلى الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية، حيث لم تعد الشركات تعمل بمعزل عن المجتمع وقضايا البيئة والمجتمعية. ومع زيادة الوعي المجتمعي تجاه أنشطة الشركات المختلفة أصبح هناك مطالبات متزايدة من قبل أصحاب المصلحة بضرورة أن تقوم الشركات بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية. ويعكس هذا النمو في الطلب على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الدور المهم لهذه المعلومات في صنع قرارات أصحاب المصلحة من قرارات الاستثمار، وفرض العقوبات، وإصدار اللوائح أو الإرشادات ذات الصلة. وهذه القرارات بدورها يمكن أن تفيد أو تضر بأداء منظمات الأعمال من خلال تأثيرها على الكفاءة والشرعية والسمعة، وقد لا يقتصر تأثير مثل هذه القرارات على أصحاب المصلحة من الشركات فقط، ولكنه قد يؤثر أيضاً على كل الأطراف الأخرى مثل القطاع واقتصاد الدولة والمجتمع والبيئة (Alharbi, 2021).

وبما أن المسؤولية والشفافية أحد الركائز الأساسية للحكمة فإن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من اهتمام الحوكمة، حيث يتوقع من الحوكمة أن تحقق فوائد للإدارة والموظفين، ولأصحاب المصلحة والمستهلكين والموردين والحكومة والمجتمعات ذات الصلة، وعليه فإن كفاءة نظام الحوكمة قد يؤثر بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Novitasari & Bernawti, 2020).

ويخضع قطاع البنوك لتدقيق اجتماعي أكثر صرامة من باقي القطاعات، على الرغم من تعرضه بدرجة أقل للمخاطر البيئية وهذا راجع لكونه محور وأساس أي نظام اقتصادي (بلقط وحمانة، 2020). فقد أوضحت الدراسة المعدة من KPMG (2021) إلى أن 78٪ من الرؤساء التنفيذيين في المملكة العربية السعودية قد أشاروا إلى أن هناك طلبات متزايدة من أصحاب المصلحة، بزيادة الإفصاح عن قضايا البيئة والمجتمع، وهذا أمر متوقع نتيجة للانفتاح السوق السعودي على الأسواق المالية العالمية. كل ذلك أدى إلى تنشيط تركيز البنوك السعودية على دورها الاجتماعي والإفصاح عنه.

أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية وبيان ذلك كالتالي:

• الأهمية العلمية :

والتي تتعلق بالأد المحاسبي، ففي حدود علم الباحثان هناك ندرة في الدراسات التي تتناول أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي، حيث أكدت الدراسات السابقة على أهمية عمل هذه الدراسة في القطاع المالي وعلى وجود هذه الفجوة البحثية، مثل دراسة (Maeeni & Nobanee, 2022) ودراسة (Dwekat et al., 2020). وبالتالي تأمل هذه الدراسة في المساهمة في إثراء الأدبيات المحاسبية في مجال المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية؛ وأن تتيح نتائج هذه الدراسة المجال أمام المزيد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع.

• الأهمية العملية:

تعتبر كل من آليات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية من أبرز المواضيع التي كان ولا يزال التركيز على أهميتها مستمراً سواء من الدولة أو من قطاعاتها المختلفة المهنية منها أو الأكاديمية. لذلك تأمل الباحثان أن تسهم هذه الدراسة في مساعدة البنوك السعودية على تكوين تصور واضح عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع والعوامل المؤثرة عليه؛ إذ اثبتت الدراسات أن منظمات الأعمال تستخدم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية لإضفاء الشرعية على أنشطتها وكأداة للتفاعل مع المجتمع وبالتالي تحديد التصور الخارجي حول المنظمة (Abdel Razek, 2014)، مما يساعد في اكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين.

ومن ناحية أخرى فإن الحوكمة تلعب دور مهم في بناء بيئة أعمال ناجحة وخلق بيئة استثمارية مستقرة وميسرة، وذلك لكونها تسعى للمحافظة على الشفافية مما يؤدي إلى حماية المستثمر والمستهلك والمجتمع. ولحوكمة المصرفية على وجه الخصوص أهمية كبيرة جداً وذلك بسبب طبيعة العمل المصرفي الذي تكتنف أنشطته مخاطر كبيرة، ويتطلب أداء أنشطته تحقيق درجة عالية من الكفاءة والدقة فأنت الحوكمة لرفع كفاءة البنوك وتخفيض درجة المخاطر التي تتعرض لها (محمد وعثمان، 2016).

كما وقد أخترت الباحثتان قطاع البنوك السعودية لتطبيق الدراسة وذلك لاعتبار هذا القطاع أكثر القطاعات في المملكة العربية السعودية ربحية ونمواً ومن أهم القطاعات (البنك المركزي السعودي، 2021). كما أن البنوك تمتلك طريقة فريدة للتأثير على ممارسات المسؤولية الاجتماعية، فهي تستطيع الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية وفي الوقت ذاته يمكنها التأثير على الشركات الأخرى من خلال تمويل مشاريع الأخيرة والتي يكون لمشاريعها صلة بالقضايا الاجتماعية والبيئية (Trpeska et al., 2021).

أسئلة البحث:

أهداف البحث:

فرضيات البحث:

نموذج البحث:

منهجية البحث:

الدراسة الميدانية:

مخطط المشروع:

الدراسات السابقة والإطار النظري:

المراجع:

- البنك المركزي السعودي، (2021)، المبادئ الرئسية للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي الإصدار الثالث. صادر عن البنك المركزي السعودي في ذو القعدة 1442هـ/يونيو 2021م
- البنك المركزي السعودي، الجهات المرخصة البنوك. تاريخ الاسترداد مايو 2022، البنك المركزي السعودي
<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/LicenseEntities/Pages/LicensedBanks.aspx>
- السامرائي، عمار (2013). أهمية حوكمة الشركات في تعزيز أجهزة التدقيق الداخلي، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن.
- الشعراوي، حسام حسن (2018)، أثر وجود لجنة مراجعة فعالة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية جامعة طنطا - كلية التجارة - قسم المحاسبة، 2ع، (540-465)
- الشمالي، علي (٢٠١٧) الحوكمة في المصارف، رسالة ماجستير، جامعة تشي رين، اللاندية.